

Distr.: General
18 September 2023
Arabic
Original: English



الدورة الثامنة والسبعون

البند 134 من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024

تقرير عن استخدام سلطة الالتزام وطلب إعانة للمحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية لسيراليون

تقرير الأمين العام

موجز

يقدّم هذا التقرير عملاً بالجزء الثالث من قرار الجمعية العامة 263/77 المؤرخ 30 كانون الأول/ديسمبر 2022، الذي قررت فيه الجمعية، في جملة أمور، الإذن للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز 2 765 000 دولار لتكملة الموارد المالية المتبرّع بها للمحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية لسيراليون للفترة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، وطلبت إليه الإبلاغ عن استخدام سلطة الالتزام في سياق تقريره المقبل. ويتناول التقرير مسألة استخدام سلطة الالتزام، ويتضمن طلب تقديم إعانة قدرها 2 968 300 دولار لتمكين المحكمة من مواصلة الاضطلاع بولايتها في عام 2024.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

1 - عملا بالمادة 3 من الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة وحكومة سيراليون بشأن إنشاء محكمة خاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون، ستُخصم المصروفات التي تتكبدها المحكمة من التبرعات المقدّمة من المجتمع الدولي، ويجوز للطرفين ولجنة الرقابة دراسة الوسائل البديلة لتوفير التمويل للمحكمة. وفرض هذا الترتيب التمويلي تحديات خطيرة لاستمرار استدامة المحكمة، وهو يهدّد التنفيذ الفعال لولايتها. ومنذ عام 2015، لم تتلق المحكمة تبرعات كافية لعملياتها واضطرت إلى الاعتماد على الإعانات المقدّمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

2 - وعقب تبادل للرسائل بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن في آب/أغسطس 2022 (انظر [S/2022/623](#) و [S/2022/624](#))، قدّم الأمين العام طلب إعانة قدرها 2 910 500 دولار للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية في تقرير مقدّم إلى الجمعية العامة (انظر [A/77/352](#)).

3 - وبعد أن نظرت الجمعية العامة في تقرير الأمين العام ([A/77/352](#)) وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة ([A/77/7/Add.9](#))، أذنت الجمعية العامة للأمين العام، في قرارها [263/77](#) المؤرخ 30 كانون الأول/ديسمبر 2022، بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز 2 765 000 دولار لتكملة الموارد المالية المتبرّع بها للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. وأيدت الجمعية العامة أيضا استنتاجات اللجنة الاستشارية وتوصياتها، وأعادت تأكيد الأولوية العليا التي يحظى بها عمل المحكمة. ورحبت الجمعية بالأشكال المتعددة للدعم العيني الذي قدمته حكومة سيراليون وعدة دول إلى المحكمة، وشجعت جميع الدول الأعضاء على تقديم دعم طوعي للمحكمة. وطلبت الجمعية أيضا إلى الأمين العام الإبلاغ عن استخدام سلطة الالتزام في سياق تقريره المقبل. وبناء على ذلك، يتناول هذا التقرير استخدام سلطة الالتزام الممنوحة للمحكمة للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

4 - وفي وقت إعداد هذا التقرير، بلغت قيمة المساهمات والتعهدات التي تلقتها المحكمة الخاصة بتصريف الأعمال المتبقية خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2022 إلى آب/أغسطس 2023 مبلغا قدره 32 316 دولارا. ورغم الجهود التي بذلها الأمين العام وحكومة سيراليون وأعضاء لجنة الرقابة والمسؤولون الرئيسيون في المحكمة لجمع التبرعات، لم ترد سوى ثلاثة تبرعات تبلغ قيمتها 32 316 دولارا استجابةً للدعاء الذي وجهه الأمين العام في رسالته. وقد أصبح احتمال التعهد بتقديم المزيد من التبرعات ضئيلا. وحتى الآن، لم يتم تقديم أي تعهدات بالتبرع أو مساهمات للسنة المالية 2024.

5 - وبناء عليه، أبلغ الأمين العام مجلس الأمن، في رسالته المؤرخة 8 آب/أغسطس 2023 ([S/2023/601](#))، بأن التبرعات اللازمة لمواصلة عمل المحكمة الخاصة بتصريف الأعمال المتبقية بعد عام 2023 ليست كافية. وأعرب عن اعتزازه أن يقترح على الجمعية العامة تغطية تكاليف المحكمة لعام 2024 من إعانة تُخصّص في إطار الميزانية البرنامجية المقررة كتدبير مؤقت لمعالجة الحالة المالية الراهنة، وأن يواصل التماس تبرعات إضافية للمحكمة.

6 - وأبلغت رئيسة مجلس الأمن الأمين العام في ردها المؤرخ 14 آب/أغسطس 2023 ([S/2023/602](#)) بأن أعضاء المجلس أحاطوا علما بالنية المعبر عنها في رسالته، على أساس أن الإعانة المطلوبة ستسدّد لاحقا من التبرعات التي تتلقاها المحكمة الخاصة بتصريف الأعمال المتبقية، وبأن الطابع الطوعي لترتيبات تمويل المحكمة لن يتغير.

ثانياً - الخلفية التاريخية

7 - أنشئت المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية بموجب الاتفاق بين الأمم المتحدة وحكومة سيراليون لإنشاء محكمة خاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون المبرم في آب/أغسطس 2010، بموافقة مجلس الأمن. وتتمثل ولاية المحكمة في أداء المهام المتبقية الأساسية للمحكمة الخاصة لسيراليون. وقد أنشئت هذه المحكمة بموجب اتفاق أبرم في عام 2002 عملاً بقرار مجلس الأمن 1315 (2000)، الذي أناط فيه المجلس بالأمين العام مهمة التفاوض بشأن إبرام اتفاق مع حكومة سيراليون لإنشاء محكمة خاصة مستقلة يكون هدفها الأساسي محاكمة الأشخاص الذين يتحملون القسط الأكبر من المسؤولية عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، وكذلك الجرائم الخاضعة لقانون سيراليون ذي الصلة والمرتبكة ضمن أراضي سيراليون. وأصدرت المحكمة الخاصة لسيراليون لوائح اتهام في حق 13 فرداً. وتوفي ثلاثة من المتهمين ولا يزال أحدهم طليقاً. وأدين التسعة الآخرون، ومنهم تشارلز غانكاوي تابلور، رئيس ليبيريا السابق، وحُكم عليهم بالسجن لفترات تتراوح بين 15 و 52 سنة.

8 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2013، أُغلقت المحكمة الخاصة لسيراليون بعد إنجاز ولايتها، ونُقلت مهامها المتبقية إلى المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية. وتضم تلك المهام الجارية ما يلي: الإشراف على تنفيذ الأحكام؛ وإعادة النظر في الأحكام الصادرة بالإدانة والبراءة؛ وإقامة الدعاوى المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة؛ وتوفير الحماية والدعم للشهود والضحايا؛ وتعهّد محفوظات المحكمة الخاصة لسيراليون ومحفوظات المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية نفسها وحفظها وإدارتها؛ وتلبية الطلبات المقدمة من السلطات الوطنية للأطلاع على الأدلة، والرد على مطالبات الحصول على تعويض؛ وتوفير محامي الدفاع والمعونة القضائية من أجل إقامة الدعاوى أمام المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية؛ ومنع المحاكمة مرتين على الجرم ذاته عن طريق رصد الدعاوى المعروضة على المحاكم الوطنية. وإضافة إلى ذلك، تتمتع المحكمة الخاصة بتصريف الأعمال المتبقية بسلطة محاكمة الشخص الهارب الأخير، جوني بول كوروما، إذا كان حياً، وإذا لم تُحلّ قضيته إلى إحدى المحاكم الوطنية المختصة.

9 - وبدأت المحكمة الخاصة بتصريف الأعمال المتبقية مزاولة أعمالها في 1 كانون الثاني/يناير 2014. ولها مقعد مؤقت في لاهاي، بمملكة هولندا، ومكتب فرعي في فريتاون لحماية الشهود ودعمهم وتنسيق مسائل الدفاع. ووفقاً للمادة 6 من الاتفاق بين الأمم المتحدة وحكومة سيراليون لإنشاء محكمة خاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون، سيظل الترتيب الحالي المتعلق بمكان المحكمة ساري المفعول إلى أن تتفق الأمم المتحدة والحكومة على خلاف ذلك.

ثالثاً - التقدم المحرز حتى الآن

ألف - هيكل المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية ونظمها

إعادة تعيين رئيسة القلم

10 - انتهت فترة ولاية رئيسة القلم، بينتا منساري، ومدتها ثلاث سنوات، في أيلول/سبتمبر 2023. وبعد التشاور مع رئيس المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، أعاد الأمين العام تعيين رئيسة القلم لمدة ثلاث سنوات.

قائمة القضاة

- 11 - في كانون الثاني/يناير 2023، توفيت القاضية إليزابيث إباندا - ناهاميا، وهي واحدة من قضاة المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية. وكان الأمين العام هو الذي عينها، وعملت قاضية في المحكمة منذ عام 2014. وباسم المحكمة، أعرب رئيس المحكمة وأعضاء لجنة الرقابة عن تعازيهم لأسرة وأحباء القاضية إباندا - ناهاميا. ولا تزال عملية تعيين الأمين العام لقاضٍ يخلفها جارية.
- 12 - وقد أجرى رئيس المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية مشاورات مع قضاة المحكمة بشأن مكان وموعد انعقاد الجلسة العامة المقبلة للمحكمة. والغرض من عقد الجلسة العامة هو انتخاب رئيس ونائب رئيس جديدين عملاً بالمادة 12 (1) من النظام الأساسي للمحكمة، خلفاً لشاغلي الوظيفتين الحاليين اللذين ستنتهي مدة ولايتهما في أوائل آذار/مارس 2024. وسينظر القضاة أيضاً في مسائل أخرى تتعلق بحسن سير عمل المحكمة.

اتفاق الدولة المضيفة

- 13 - منذ عام 2014، ظل اتفاق الدولة المضيفة المؤقت المبرم مع المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية في مملكة هولندا سارياً. وفي 3 تشرين الأول/أكتوبر 2022، دعت وزارة الخارجية الهولندية رئيسة قلم المحكمة لمناقشة المسائل المتعلقة المتصلة بمشروع اتفاق الدولة المضيفة. وحضر الاجتماع ممثلون عن وزارة الخارجية ووزارة العدل. وكان الاجتماع مثمراً وتم الاتفاق على مقترحات لحل المسائل المتعلقة. وأتفق على أن يجري الممثلون الهولنديون مشاورات داخلية بشأن نتائج الاجتماع وعلى أن يرسلوا إلى المحكمة مشروعاً منقحاً لاتفاق الدولة المضيفة. وعندما تصبح صيغة مشروع الاتفاق نهائية، ستحل محل اتفاق الدولة المضيفة المؤقت.

باء - أنشطة المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية

- 14 - تواصل المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية الاضطلاع بالمهام المتبقية الجارية للمحكمة الخاصة لسيراليون. وتشمل المهام الجارية حماية الشهود، والإشراف على تنفيذ الأحكام، ورصد الإفراج المبكر المشروط، والاستجابة لطلبات الحصول على المعلومات والأدلة الواردة من سلطات الادعاء الوطنية، وإدارة المحفوظات وحفظها. وبالإضافة إلى ذلك، تنفذ المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، من وقت لآخر، إجراءات قضائية وإدارية مخصصة. وتقدم الفروع التالية لمحة عامة عن أنشطة المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية.

1 - حماية الضحايا والشهود

- 15 - عملاً بالمادة 18 من النظام الأساسي للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، واصل مكتب حماية ودعم الشهود والضحايا الرصد والدعم الفعالين للشهود في سيراليون، وللشهود الموجودين خارج سيراليون، وهو يحتفظ بمعلومات مستكملة عن الشهود عن طريق الاتصال بهم بصورة منتظمة. ويواصل المكتب تنفيذ تدابير وقائية، من قبيل تعزيز الأمن من حيث أماكن إقامة الشهود، وتغيير أماكن الإقامة، وتوفير الرعاية الاجتماعية والمساعدة الطبية للشهود الضعفاء. وبالإضافة إلى ذلك، يواصل المكتب اتصالاته مع السلطات والوكالات المختصة التي تقدم الدعم إلى الشهود.

16 - وفي إطار التزام قلم المحكمة باستعراض حجم ونطاق وطبيعة مهامه المتبقية المتصلة بالشهود، قام بتعيين خبير في مجال شؤون الشهود للعمل بالتنسيق مع الموظفين المعنيين بالشهود، لإجراء تقييم شامل للتهديدات التي يتعرض لها الشهود. وقد أُجري التقييم في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو 2023. وأسفرت نتائج تقييم التهديدات عن خفض عدد الشهود المدرجة أسماؤهم في الملف النشط من 72 إلى 61 شاهدا وعن زيادة عدد الشهود في الملف الخامل من 41 إلى 77 شاهدا. وتعتمد الزيادة في عدد الشهود المدرجة أسماؤهم في الملف الخامل على توصية الخبير في مجال شؤون الشهود بأن يؤخذ في الاعتبار مجموع عدد الشهود الذين ترصدهم المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية الذين لا يتعرضون لمستويات محددة من التهديد في هذا الوقت، ولكن يمكنهم الاتصال بالمحكمة إذا دعت الحاجة إلى ذلك. وسيواصل قلم المحكمة اعتماد نهج يقوم على تحديث الملفين الخامل والنشط لإرشاد عملية توفير الحماية والدعم للشهود. وسيجري استعراض كل من الملف الخامل والنشط دوريا بهدف خفض عدد الشهود المدرجة أسماؤهم في كل قائمة منهما.

17 - ويواصل مكتب حماية ودعم الشهود والضحايا تقديم الدعم للشهود عبر الهاتف و/أو بإيفاد بعثات ميدانية. وقد أوفدت بعثات ميدانية إلى ليبيريا وداخل سيراليون لإجراء عمليات تقفد لأوضاع الشهود من حيث الرعاية والأمن، وللدرد على شواغل الشهود.

18 - وواصلت المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية رصد القضية المرفوعة في فنلندا ضد جبريل ماساكوي، وهو شاهد سابق في المحكمة الخاصة لسيراليون، بشأن جرائم يُزعم أنها ارتكبت في ليبيريا خلال الفترة من عام 1999 إلى عام 2003. وفي نيسان/أبريل 2022، تمت تبرئة السيد ماساكوي من جميع التهم الموجهة إليه، بما في ذلك تهم قتل مدنيين، وارتكاب جرائم حرب خطيرة وجرائم خطيرة ضد الإنسانية. واستأنفت المدعية العامة الفنلندية الحكم. وقبلت محكمة الاستئناف الفنلندية الاستئناف، وبدأت المحاكمة في مرحلة الاستئناف في كانون الثاني/يناير 2023. ورصدت المحكمة جلسات المحاكمة في مرحلة الاستئناف التي أجريت في توركو، فنلندا، في كانون الثاني/يناير 2023. ورصدت المحكمة أيضا المحاكمة في مرحلة الاستئناف التي أجريت في مونروفا في شباط/فبراير ونيسان/أبريل وأيار/مايو 2023 حيث استمعت المحكمة الفنلندية إلى الشهود.

2 - الإجراءات القضائية والإدارية

19 - تواصلت المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية اتخاذ إجراءات قضائية وإدارية شتى، من بينها الإجراءات المتعلقة بامتنال الأشخاص المدانين لاتفاقات الإفراج المبكر المشروط.

20 - ولا يزال السيد كوروما، وهو شخص أصدرت المحكمة الخاصة لسيراليون بحقه لائحة اتهام، طليقا ولا يزال موقعه مجهولا. وبينما تشير إفادة أدلي بها أثناء المحاكمة إلى أنه قد يكون متوفيا، راجت في عامي 2017 و 2018 شائعات بين حين وآخر مفادها أنه ربما لا يزال على قيد الحياة. إلا أنه لم يتم التثبت من صحة أي من تلك الشائعات. وفي كانون الثاني/يناير 2023، عقد المدعي العام ورئيسة القلم اجتماعات بناءً مع المفتش العام للشرطة في سيراليون، جرت خلالها مناقشة خيوط التحقيق المتعلقة بوضع السيد كوروما في سيراليون والجهود التي تبذلها السلطات الوطنية لتتبع تلك الخيوط. وحتى الآن، لم تؤد تلك الخيوط إلى الحصول على أي معلومات جديدة.

21 - وفي الربعين الأول والثاني من عام 2023، أبلغ مكتب الدفاع والمحامي المكلف بالدفاع مجانا عن تشارلز تايلور قلم المحكمة بأن السيد تايلور يفكر في تقديم طلب لإعادة النظر في الحكم الصادر بحقه. ويشير قلم المحكمة إلى أنه يجري اتخاذ خطوات لتقديم هذا الطلب. ويجوز تقديم طلب إعادة النظر عملاً بالمادة 22 من النظام الأساسي للمحكمة الخاصة لتصفير الأعمال المتبقية، التي تنص على أنه "إذا اكتشفت واقعة جديدة لم تكن معروفة وقت النظر في الدعوى المعروضة على المحكمة الخاصة أو الدائرة الابتدائية أو دائرة الاستئناف في المحكمة الخاصة لتصفير الأعمال المتبقية والتي ربما كانت عملاً حاسماً في التوصل إلى القرار، فيجوز للشخص المدان أو للمدعي العام أن يقدم طلباً لإعادة النظر في الحكم". وفي نيسان/أبريل 2023، وبايعاز من السيد تايلور، قام وكيل الدفاع الرئيسي بتعيين لوغان هامبريك بصفته محامياً مشاركاً للدفاع مجانا عن السيد تايلور. وفي آب/أغسطس 2023، وبايعاز مجدداً من السيد تايلور، قام وكيل الدفاع الرئيسي بتعيين كورتينا غريفيث بصفته محامياً للدفاع مجانا عن السيد تايلور. واضطلع السيد غريفيث بدور المحامي الرئيسي في فريق الدفاع عن السيد تايلور في مرحلة المحاكمة في قضية تايلور المعروضة على المحكمة الخاصة.

22 - وفي 12 أيلول/سبتمبر 2022، قدّم وكيل الدفاع الرئيسي مذكرة تتضمن طلباً موجّهاً إلى رئيس المحكمة، القاضي بيبير بوتيه، للسماح لأوغسطين غباو بالتطوع في اللجنة المحلية للمصالحة وتسوية المنازعات، بدلاً من ممارسة أنشطة زراعية، بسبب وضعه الصحي للوفاء بالشرط الخاص المفروض عليه في إطار الإفراج المبكر المشروط عنه بموجب الفقرة 83 '8' من قرار الموافقة على الإفراج المبكر المشروط عنه. ويقتضي الشرط الخاص من السيد غباو أن يعدّ خطة خدمة تطوعية مجتمعية دعماً لالتزامه المعلن بالمساهمة في تعويض الضحايا لكي يوافق عليها رئيس المحكمة في غضون 90 يوماً من إطلاق سراحه.

23 - وفي 26 أيلول/سبتمبر، التمس الرئيس بوتيه آراء كل من المدعي العام ورئيسة القلم وسلطة الرصد (وهي الشرطة السيراليونية) بشأن إعادة النظر والتعديل اللذين طلبهما وكيل الدفاع الرئيسي عملاً بالمادة 11 (باء) من التوجيه الإجرائي للإفراج المبكر المشروط عن الأشخاص الذين أدانته المحكمة الخاصة لسيراليون. وتلقى الرئيس آراء متباينة بشأن المقترح، مما حدا بالرئيس إلى إصدار أمر توجيهي آخر إلى وكيل الدفاع الرئيسي لتقديم مقترح بديل.

24 - وبعد النظر في جميع الطلبات، أصدر الرئيس بوتيه في 27 كانون الثاني/يناير 2023 قراراً علنياً ((المدعي العام ضد أوغسطين غباو (RSCSL-04-15-ES)) بشأن طلب إعادة النظر في الشرط الخاص. ووافق الرئيس في قراره على طلب السيد غباو على أساس المقترح البديل الذي قدمه وكيل الدفاع الرئيسي، وأمر بأن يقوم السيد غباو بأنشطة زراعية على نطاق ضيق داخل حديقة المجمع الذي يقيم فيه في بلدة بلاما، وبأن يقدم منتجات البستنة ومحصولها لتوزيعها على ضحايا جرائمه وأفراد مجتمعه المحلي في بلاما، دعماً لالتزامه المعلن بالمساهمة في تعويض الضحايا. وأمر الرئيس كذلك بأن يمثل السيد غباو للشرط الخاص الذي أعيد النظر فيه، وبأن يقدم إلى الرئيس كل فصل معلومات خطية محدّثة عن تلك الأنشطة. وفي أيار/مايو 2023، قدم مكتب الدفاع تقريراً شاملاً إلى رئيس المحكمة ورئيسة القلم بشأن امتثال السيد غباو لالتزاماته المعدّلة عملاً بالأمر التوجيهي الذي أصدره الرئيس.

25 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، قدّم وكيل الدفاع الرئيسي مذكرة داخلية أحييت فيها رسالة موجهة من سجناء المحكمة الخاصة لتصفير الأعمال المتبقية في رواندا، طلبوا فيها تخفيض الشرط المتعلق بقضاء ثلثي مدة عقوباتهم قبل أن يصبحوا مؤهلين للنظر في إمكانية الإفراج المبكر المشروط عنهم

إلى التُّلث. وفي 27 كانون الثاني/يناير 2023، أوعز رئيس المحكمة إلى وكيل الدفاع الرئيسي بإبلاغ المدانين المعنيين بأن تلك المسألة تتطلب إدخال تعديل على القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، وبأنه يمكن عرض مقترحات بشأن إدخال مثل هذا التعديل على الجلسة العامة للقضاة.

26 - وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر 2022 و 30 كانون الثاني/يناير 2023، قام المستشار المستقل الذي تم تعيينه للتحقيق في الادعاء بأن شخصا أو أشخاصا ربما تدخلوا عن علم وعمد في إقامة العدل، وقد يشكل تصرفهم انتهاكا لحرمة المحكمة بسبب إفشاء معلومات سرية متصلة بالدعوى مما يتعارض مع القاعدة 77 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، بتقديم تقارير مرحلية سرية بصفته طرفا ثالثا في الدعوى إلى الرئيس بوتيه للنظر فيها. وما زال التحقيق جاريا.

27 - وفي آذار/مارس 2023، وعملا بالأمر التوجيهي الصادر عن القضاة في الجلسة العامة للقضاة التي عقدت في 3 آذار/مارس 2022، قدّم كل من رئيسة القلم ووكيل الدفاع الرئيسي مقترحا مفصلا لتعديل التوجيه الإجرائي للإفراج المبكر المشروط عن الأشخاص الذين أدانته المحكمة الخاصة لسيراليون الذي تتبعه المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية. وتتصل التعديلات المقترحة بالدروس المستفادة من تطبيق التوجيه الإجرائي لجعله أيسر استخداما ولتيسير امتثال دولة الإنفاذ والشخص المدان لهذا التوجيه الإجرائي.

3 - الإشراف على تنفيذ الأحكام

28 - تتولى المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، عملاً بالمادة 23 من نظامها الأساسي، مسؤولية الإشراف على تنفيذ الأحكام الصادرة في حق الأشخاص الذين أدانته المحكمة الخاصة لسيراليون. وتحتجز المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية خمسة سجناء: أحدهم، وهو السيد تايلور، في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وأربعة في رواندا. وبالإضافة إلى ذلك، يقضي أحد المدانين ما تبقى من مدة عقوبته بموجب برنامج الإفراج المبكر المشروط للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية في سيراليون.

29 - ويواصل مكتب رئيسة القلم ومكتب الدفاع إقامة اتصالات وثيقة مع السلطات في رواندا وسيراليون والمملكة المتحدة بشأن تنفيذ الأحكام الصادرة في حق سجناء المحكمة الخاصة لسيراليون، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالزيارات الأسرية، وظروف احتجاز الأشخاص المدانين، وتقديم المساعدة القضائية. وبالتنسيق مع مكتب رئيسة القلم، يواصل مكتب الدفاع طلبات محددة مقدّمة من الأشخاص المدانين.

30 - وقدمت المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية المساعدة إلى أسرة السيد تايلور أثناء عملية طلب تأشيرة دخول إلى المملكة المتحدة، وكذلك فيما يتعلق بتذكرة سفر بالدرجة الاقتصادية لأحد أفراد الأسرة إلى المملكة المتحدة لزيارة السيد تايلور.

31 - وفي نيسان/أبريل 2023، استأنفت اللجنة الدولية للصليب الأحمر زيارتها إلى سجناء المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية الموجودين في سجن مبانغا في رواندا لتفقد ظروف سجنهم. ومن المتوقع أن تقدم اللجنة تقريرا عن زيارتها إلى الرئيس بوتيه بحلول نهاية العام. أما تاريخ استئناف اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة زيارتها إلى المملكة المتحدة لتفقد ظروف سجن السيد تايلور فهو غير معروف. وقام مستشار السجون في المحكمة بزيارة السيد تايلور والتقى به في

أيار/مايو 2023. واجتمع مستشار السجون أيضاً مع الموظفين العاملين في السجن والمسؤولين عنه. وأجريت مشاورات متابعة لمعالجة المسائل التي أثارها السيد تايلور بشأن ظروف سجنه.

32 - وأجرت رئيسة القلم مشاورات مع المسؤولين عن السجن في المملكة المتحدة بشأن ترتيبات تيسيرية محددة بهدف تمكين السيد تايلور من التشاور بشكل أفضل مع محاميه بشأن إمكانية تقديم طلب لإعادة النظر في الحكم إلى المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية.

33 - ويواصل السيد غباو قضاء ما تبقى من فترة عقوبته البالغة 25 عاماً في مجتمعه المحلي في بلاما بموجب اتفاق الإفراج المبكر المشروط. وسيكمل السيد غباو مدة عقوبته في عام 2028، إذا استمر في الامتثال لشروط اتفاق الإفراج المبكر المشروط. وأجرى مكتب الدفاع ومكتب رئيسة القلم عمليات تفتيش عشوائية في المجتمع المحلي الذي يقيم فيه السيد غباو. وكان التقرير عن ذلك مرضياً.

34 - وعملاً بالأمر التوجيهي الصادر عن رئيس المحكمة في 8 أيلول/سبتمبر 2020، أجرى قلم المحكمة أنشطة توعية عن طريق المتعاقدين المكلفين بالتوعية التابعين له والمنتدى التفاعلي للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية (هو اتحاد يضم 100 منظمة من منظمات المجتمع المدني) للتعريف ببرنامجي المحكمة المتعلقين بالإفراج المبكر المشروط وبحمية الشهود. ونُظِّمت أنشطة التوعية لتعريف المجتمعات المحلية ببرنامج المحكمة للإفراج المبكر المشروط من أجل التخفيف من احتمال الانتقام من شهود المحكمة ومن السيد غباو على الفظائع التي ارتكبها هو وأفراد فصيلة المقاتل، الذي يُعرف باسم "الجبهة المتحدة الثورية".

35 - وفي 28 أيار/مايو 2023، أكمل أليو كونديوا، الداعية والزعيم الروحي السابق لميليشيا قوات الدفاع المدني، مدة عقوبته البالغة 20 عاماً وأطلق سراحه من سجن المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية في اليوم التالي. وهو ثاني شخص تدينه المحكمة الخاصة لسيراليون يكمل مدة عقوبته.

4 - تقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية وتعاون الدول

36 - واصلت المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية تلقي طلبات المساعدة من السلطات الوطنية والاستجابة لها. ومنذ إنشاء المحكمة، تلقت ما لا يقل عن 89 طلباً من هذا القبيل، منها 10 طلبات منذ تشرين الأول/أكتوبر 2022. وفي حين أن عدداً قليلاً منها لا يزال قيد النظر، فقد رد قلم المحكمة ومكتب المدعي العام ومكتب الدفاع رداً كاملاً على العديد منها. وتتعلق الطلبات بالحصول على معلومات عن أفراد متهمين بالتورط في جرائم متصلة بالحرب خلال النزاعين اللذين دارت رحاهما في سيراليون و/أو في ليبيريا، والذين يحاكمون أو يقيمون الآن في مناطق تخضع لولاية السلطة مقدّمة الطلب، تحت وضع اللجوء أو وضع قانوني آخر. وتتعلق الطلبات أيضاً بتبادل الخبرات مع المحاكم الأخرى والتحقيق في الجرائم المحلية والدولية، بما في ذلك انتهاك أنظمة الهجرة.

5 - تعهد المحفوظات وإدارة المحكمة

37 - لا يزال تعهد محفوظات المحكمة الخاصة لسيراليون والمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية جارياً. ولا تزال وكالة المحفوظات الوطنية في لاهاي تتعهد المحفوظات الأصلية. وواصل موظفو المحفوظات عملهم من أجل إتمام عملية حفظ جميع وثائق وبيانات المحكمة الخاصة لسيراليون. وتشغل المحفوظات المادية للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية ما يقرب من 600 متر خطي من السجلات

الورقية، وتشغل المحفوظات الرقمية حيزاً إلكترونياً قدره نحو 13,4 تيرابايت. وبالإضافة إلى ذلك، تشغل التسجيلات السمعية البصرية الأصلية لجميع الإجراءات القضائية، المخزنة في وكالة المحفوظات الوطنية، حيزاً إلكترونياً يناهز 150 تيرابايت.

38 - وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها عملية الحفظ، يتواصل إحراز تقدم كبير نحو تجهيز المحفوظات المتراكمة. واكتمل حفظ جميع السجلات القضائية في نيسان/أبريل 2021 عملاً بتوصية الجمعية العامة الواردة في قرارها 279/73

39 - ويتواصل استعراض السجلات الإدارية والقانونية لمكتب رئيسة القلم، ويُتوقع إكمال الاستعراض في تشرين الأول/أكتوبر 2024. ويبلغ مجموع عدد الملفات المطلوب استعراضها 159 447 ملفاً. وتم استعراض 117 693 ملفاً منها وتم تحميلها على قاعدة البيانات الإلكترونية، ولا يزال 41 754 ملفاً في انتظار استعراضها من قبل رئيسة القلم نظراً إلى محتواها. ويواصل فريق المحفوظات استعراض أوصاف البيانات الوصفية وإضافتها إلى السجلات. ومن أصل الملفات البالغ عددها 117 693 ملفاً التي تم تحميلها، قام فريق المحفوظات بتجهيز 32 850 ملفاً وبإضافة أوصاف البيانات الوصفية المتصلة بها، ويواصل الفريق العمل على تجهيز الملفات المتبقية البالغ عددها 84 843 ملفاً. ونظراً إلى أن وصف موظف المحفوظات لسجلات بأحجام كبيرة عملية تستغرق وقتاً طويلاً، تجري مشاورات حالياً مع خبير استشاري في مجال المحفوظات لاستكشاف السبل الكفيلة بتسريع نسق هذه العملية.

40 - ومراعاة لما ورد في قرار الجمعية العامة 246/76 (الجزء الحادي عشر، الفقرة 9) و 263/77 (الجزء الثالث، الفقرة 9) اللذين "تشجع [فيها الجمعية] المحكمة على مواصلة العمل من أجل استكمال رقمنة المحفوظات بالكامل في حدود الموارد القائمة"، تتواصل حالياً رقمنة السجلات الأخرى للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية. وأعطى فريق المحفوظات الأولوية لرقمنة سجلات المحكمة التي كانت مطلوبة لمراجعة الحسابات التي أجريت في عام 2022.

41 - وأكمل فريق المحفوظات استعراض السجلات السمعية البصرية القضائية الأصلية للمحكمة الخاصة لسيراليون التي اتضح أن نسخ ملفتها بصيغة "MP4" كانت معيبة. وفي أيار/مايو 2023، عرض الفريق على رئيسة القلم نتائج التي خلص فيها إلى أنه رغم تدهور حالة عدد قليل من الأشرطة الأصلية بصيغة "MP4" مع مرور الوقت، فلا يزال معظمها قابلاً للاستخدام، على الرغم من رداءة نوعية تسجيلات الدعاوى. وخلال عملية تحديث الموقع الشبكي للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية في شباط/فبراير، الذي كانت منصته عتيقة، تم اكتشاف عيوب في عدد إضافي من الأشرطة السمعية البصرية. وتم تعيين ثلاثة متدربين داخليين للمساعدة على استعراض الأشرطة المادية والأشرطة الإلكترونية. وتم إصلاح قاعدة البيانات الداخلية التي تُخزن فيها جميع السجلات الإلكترونية للمحكمة، وتم تحديثها بإضافة خصائص وظيفية وخصائص أمان جديدة لتحسين أدائها. ونفذ عملية التحسين أخصائي تقني في مجال المواقع الشبكية بالتنسيق والتشاور مع موظف المحفوظات، وهو أخصائي تقني يعمل لدى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين ولدى رئيسة القلم.

42 - وفي ضوء أولويات الحفظ المذكورة أعلاه، فإن الحفظ الرقمي للمواد السمعية البصرية للمحكمة على نطاق محدود وعلى نحو فعال من حيث التكلفة، الذي كان من المتوقع أن يبدأ في عام 2020، لم يبدأ بعد.

43 - وبموجب الفقرة 2 من المادة 7 من الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة وحكومة سيراليون لإنشاء محكمة خاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون، ينبغي إتاحة محفوظات المحكمة الخاصة لسيراليون، بنسختها الإلكترونية والمطبوعة، للجمهور في سيراليون من أجل الحفاظ على إرث المحكمة الخاصة والترويج له. وفي فريتاون، واصل موظف المحفوظات تعهّد المحفوظات العامة للمحكمة الخاصة الموجودة في متحف السلام إلى جانب إتاحتها للباحثين.

6 - الإرث والتوعية

44 - يمثل الحفاظ على إرث المحكمة الخاصة لسيراليون عنصرا مهما من عمل المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، التي تسعى أيضا إلى المساهمة في تطوير العدالة الجنائية الدولية. وفي هذا الصدد، يواصل قضاة المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية المشاركة في الأنشطة الخارجية الرامية إلى الترويج لإرث المحكمة الخاصة لسيراليون وإبراز دور المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، التي أتاح بعضها أيضا فرصة هامة لجمع التبرعات. ويقوم القضاة بذلك دون أن تتكبد المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية أي تكلفة. وترد تفاصيل الأنشطة المتصلة بإرث المحكمة في التقارير السنوية لرئيس المحكمة، التي يمكن الاطلاع عليها على الموقع الشبكي للمحكمة.

45 - ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2022، اضطلع قضاة المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية وغيرهم من المسؤولين في المحكمة بعدة أنشطة توعية، من بينها ما يلي:

(أ) في تشرين الأول/أكتوبر 2022، شاركت القاضية ريناتا فينتر في منتدى نظمته جامعة فيينا بشأن تأثير الحرب على الأطفال بوصفها محدثة، حيث ناقشت تلك المسألة في سياق سيراليون؛

(ب) أجرت القاضية شيرين أفيز فيشر مقابلة في إطار أول سلسلة من تسجيلات بودكاست للمنظمة غير الحكومية التي تحمل اسم "Irish Rule of Law International" (المنظمة الأيرلندية الدولية لسيادة القانون). وشملت المواضيع التي تم التطرق إليها أثناء المقابلة إنجازات المحكمة الخاصة لسيراليون والمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية وقابلية استمرار نموذج المحكمة المختلطة في حالة إقامة محاكم جنائية دولية مخصصة في المستقبل. وسيتم بث تسجيل البودكاست في عام 2023؛

(ج) في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، مثل نائب رئيس المحكمة، إيمانويل إيكوندايو روبرتس، الرئيس بوتيه بمناسبة إصدار التقرير المتعلق بالحفاظ على إرث المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية والترويج له من خلال مشروعها المتعلق بإتاحة المحفوظات للعموم والتوعية/متحف السلام، برعاية وزارة الشؤون العالمية الكندية. ودار هذا الحدث في متحف السلام في فريتاون، واشتركت في تنظيمه المحكمة ووزارة الشؤون العالمية الكندية. وشاركت في هذا الحدث مجموعات متنوعة من المجتمع المدني، بما في ذلك الناجون من الحرب والطلاب وممثلون عن السلك الدبلوماسي. وحضر الاجتماع افتراضيا كل من رئيس المحكمة ورئيسة لجنة الرقابة وشخصيات أخرى رفيعة المستوى. وأعلن عن صدور التقرير رئيس قضاة جمهورية سيراليون، القاضي ديزموند إدواردز، وهو أيضا قاض في المحكمة؛

(د) في كانون الأول/ديسمبر 2022، حضر وكيل الدفاع الرئيسي حوارا بعنوان "حوار للتفكير في إرث العدالة الانتقالية في سيراليون". ونظمت هذا الحدث منظمة Campaign for Good

Governance (الحملة من أجل الحكم الرشيد)، وهي منظمة غير حكومية محلية، بالتعاون مع اللجنة المستقلة للسلام والألمة الوطنية في سيراليون. ودار الحدث في متحف السلام؛

(هـ) وشاركت القاضية فيشر في حلقة نقاش أجريت في إطار حدث جانبي أثناء الدورة الحادية والعشرين لجمعية الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية بشأن موضوع اختيار القضاة وتقييمهم وإدارة القضايا في المحاكم الجنائية الدولية. وشارك في رعاية هذا الحدث كل من إكوادور وسويسرا ومشروع ممارسة القانون الجنائي الدولي لنقابة المحامين الأمريكية؛

(و) وفي كانون الثاني/يناير 2023، مثلت كبيرة الموظفين القانونيين، رودا كارغو، رئيسة القلم وأدلت ببيان باسم المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية خلال حفل رسمي للتذكّر وإحياء الذكرى بمناسبة مرور 21 عاما على الإعلان عن انتهاء الحرب الأهلية في سيراليون. ودار هذا الحدث في موقع النصب التذكاري للحرب الأهلية الموجود في روبيس، لونغي، سيراليون، ونظمت وزارة التعليم الأساسي والثانوي بالتعاون مع جهات أخرى من بينها المركز من أجل الذاكرة وجبر الضرر. وحضر هذا الحدث عدد من كبار الشخصيات من جميع أنحاء البلد و 100 طالب من المدارس الثانوية في مقاطعة بورت لوكو. وكانت إضاءة شعلة السلام وإزاحة الستار عن لوحة تذكارية تكريما للذين قتلوا في الحرب الأهلية في سيراليون أبرز سمات الحفل؛

(ز) أجرت رئيسة القلم أنشطة توعية مجتمعية موجّهة للأشخاص ذوي الإعاقة في مقاطعة كامبيا في سيراليون. وأطلعته على آخر المستجدات المتعلقة بأنشطة المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، وأكدت لهم أن الأشخاص ذوي الإعاقة يمثلون شريحة أساسية من السكان الذين توجّه لهم أنشطة التوعية التي تقوم بها المحكمة؛

(ح) استضاف المدعي العام اجتماعا مفتوحا عُقد في محلية متضررة من الحرب تقع خارج فريتاون لا تزال تقدّم الدعم لضحايا الحرب. والتقى بأفراد من المجتمع المدني الأعضاء في المنتدى التفاعلي للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، واستضافه برنامج تلفزيوني على قناة "تلفزيون أصوات الشباب الأفريقي"، ناقش أثناءه المسائل المتعلقة بالنزاع والسلام بعد الحرب، وردّ على أسئلة طُرحت عبر مكالمات هاتفية؛

(ط) في شباط/فبراير 2023، شاركت القاضية فينتر في ندوة بعنوان "Grundlagen und Entwicklungen des Völkerstrafrechts" (أساسيات وتطورات القانون الجنائي الدولي)، عُقدت في جامعة فيينا، معهد القانون الدستوري والإداري (Institut für Staats-und Verwaltungsrecht). وكانت مداخلة القاضية فينتر بعنوان "عمل وهيكل المحكمة الخاصة لسيراليون والمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون"؛

(ي) انضمت القاضية تيريزا دوهرتي إلى سيراليون وإلى زملائها في الجهاز القضائي البريطاني لتدريب وتوجيه القضاة والمحامين وأعضاء المجتمع المدني في سيراليون فيما يتعلق بتطبيق وأثر المحكمة النموذجية الجديدة التي تنتظر في القضايا التي يسري عليها قانون الجرائم الجنسية المعدّل، وإلغاء قانون عقوبة الإعدام. وتحدثت القاضية عن مسائل متنوعة، بما في ذلك التجارب مع الشهود الضعفاء والدروس المستفادة من المحكمة الخاصة لسيراليون وأثر الحد الأدنى من العقوبات الإلزامية. ويندرج ذلك في

إطار مواصلة المشروع الذي أطلقه برنامج Role UK في عام 2022 مع معهد التدريب القضائي والقانوني التابع للجهاز القضائي في سيراليون، الذي يرأسه نائب الرئيس روبرتس؛

(ك) ممثل نائب الرئيس روبرتس المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، وأدلى ببيان خلال الافتتاح الرسمي للمعرض المعنون "أودودو وا: قصص فتيات في وقت الحرب". ودار الحدث في متحف السلام. وكان الهدف من تنظيم هذا المعرض هو تسليط الضوء على المسائل التي تؤثر على النساء في أوقات الحرب، وبالتالي إلى زيادة فهم تجارب النساء في أوقات الحرب وفي سياقات العدالة التعويضية بعد انتهاء النزاعات. وقامت بإطلاق هذا الحدث وتنظيمه آني بونتينغ، أستاذة القانون وشؤون المجتمع، في جامعة يورك بكندا، بالتعاون مع منتدى المرأة السيراليونية والمحكمة؛

(ل) في أيار/مايو 2023، مثلت القاضية فينتر الرئيس بوتيه في المؤتمر العالمي للرابطة الدولية للقضاة المعنيين بقضايا اللاجئين والهجرة الذي عُقد في لاهاي. وكان محور هذا المؤتمر هو "إمكانية اللجوء إلى العدالة في قانون اللاجئين والهجرة". وتحديث القاضية فينتر عن موضوع القانون الجنائي الدولي والقانون الدولي الإنساني وأدوار المحاكم في أعقاب النزاعات المسلحة؛

(م) التقت رئيسة القلم بصحفية أيرلندية تعمل مع "المنظمة الأيرلندية الدولية لسيادة القانون" لإجراء مقابلة من أجل تسجيل بودكاست. وأثناء المقابلة، تم التطرق إلى التجربة الشخصية والمهنية لرئيسة قلم المحكمة في مجال العدالة الانتقالية، وبشكل خاص، لتجربة العمل مع المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية وسلفها؛

(ن) في حزيران/يونيه 2023، وبناء على طلب القاضية دوهرتي، دار لقاء جمع رئيسة القلم والمستشار القانوني للدعاء بالمحامي البريطاني، ريتشارد هوني، الذي يعمل مع شبكة "UK Sierra Leone Pro Bono Network"، وهي منظمة تعمل على توفير فرص لتدريب القضاة في سيراليون ودعم الجهاز القضائي والقطاعات الأخرى. واستكشف المشاركون في الاجتماع الفرص المتاحة للتعاون مع الشبكة بهدف تعزيز المصالح المشتركة، ولا سيما إرث المحكمة الخاصة لسيراليون؛

46 - وبالإضافة إلى الأنشطة المتعلقة بالإرث والتوعية المذكورة أعلاه، حدثت التطورات التالية:

(أ) في آب/أغسطس 2022، وبناء على طلب المجتمع المدني، عقدت رئيسة القلم اجتماعات تشاورية مع أعضاء المنتدى التفاعلي للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية رداً على الحادثة التي وقعت في 10 آب/أغسطس 2022 في فريتاون والتي تسببت في وفاة عدة أشخاص، من بينهم ضباط شرطة، وفي إعلان حظر التجول في البلد. وكان الغرض من الاجتماع هو مناقشة الحاجة إلى مواصلة التفاعل مع المجتمعات المحلية والشباب بشأن تركة المحكمة الخاصة لسيراليون، والإفلات من العقاب، ومسائل العدالة الانتقالية؛

(ب) في تشرين الأول/أكتوبر 2022، وجّه مدير كلية الحقوق في سيراليون رسالة إلى رئيسة القلم أبلغ فيها المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية بإعادة إدراج القانون الجنائي الدولي كمادة دراسية اختيارية خلال السنة الدراسية 2022/2023. وسيكون وكيل الدفاع الرئيسي في المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية هو الأستاذ المحاضر، وسيضمن المنهج تجربة المحكمة الخاصة لسيراليون والمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية؛

(ج) في كانون الثاني/يناير 2023، أطلقت المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية سلسلة محاضراتها العامة في سيراليون. وتهدف هذه السلسلة أساساً إلى ضمان التواصل بشكل مستمر بشأن الأنشطة الجارية للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية وترسيخ إرث المحكمة الخاصة لسيراليون بهدف وضع حد للإفلات من العقاب في سيراليون بعد 11 عاماً من الحرب الأهلية العنيفة. وهذه السلسلة موجهة إلى كل من الجامعات الخاصة والعامة والمعاهد المتعددة التقنيات وكلّيات التدريب. ويجري إعداد قائمة تضم الجهات المرجعية المحتملة، بمن فيهم القضاة السابقون والحاليون، والمسؤولون الرئيسيون في المحكمة، والموظفون، والمدافعون عن العدالة على الصعيدين الوطني والدولي. وأجريت السلسلة الافتتاحية في كلية ميلتون مارغاي للتعليم والتكنولوجيا، وشارك فيها كل من رئيسة القلم والمدعي العام بوصفهما متكلمين ضيوف. وضم هذا الحدث نحو 1 000 مشارك، من بينهم طلاب ومحاضرون وموظفون إداريون في الكلية. واستقادت 13 كلية من السلسلة الأولى من المحاضرات العامة، التي شارك فيها عاملون في مجال الادعاء والدفاع وفي الدوائر أيضاً بوصفهم جهات مرجعية؛

(د) خلال الفترة من كانون الأول/ديسمبر 2022 إلى تموز/يوليه 2023، عقدت المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية جلسات إحاطة في لاهاي مع طلاب من أكاديمية القانون الدولي بلاهاي، وجامعة غرب لندن، ومؤسسة "ستشنتغ ليرتاس الدولية"، وجامعة ساسكس، قام خلالها الموظف القانوني المعاون والمستشار القانوني للادعاء بإطلاع الطلاب على العمل الهام الذي تقوم به المحكمة؛

(هـ) لا يزال متحف السلام، الذي يضم المحفوظات العامة للمحكمة الخاصة لسيراليون، والحديقة التذكارية يمثلان مؤسسة للتثقيف بشأن الحرب في سيراليون وعملية السلام والعدالة الانتقالية. وللترويج لإرث المحكمة الخاصة، يقوم الطلاب برحلات ميدانية إلى المتحف مرتين في الأسبوع بناءً على دعوة من المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية؛

(و) جرى تحديث الموقع الشبكي للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية تمشياً مع متطلبات التكنولوجيا الحديثة لجعله أيسر استخداماً. واكتمل المشروع وبدأ استخدامه في آذار/مارس 2023. ويتضمن الموقع الشبكي المحدث روابط تعرض النصوص المستنسخة الحرفية وأشرطة الفيديو المتصلة بالمحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف في جميع القضايا المعروضة على المحكمة الخاصة لسيراليون؛

(ز) في حزيران/يونيه 2023، نُشر التقرير السنوي التاسع لرئيس المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، الذي أُعد عملاً بالمادة 26 من النظام الأساسي للمحكمة، وهو يغطي عمليات المحكمة في عام 2022، وقُدّم إلى الأمين العام وإلى حكومة سيراليون. ووُزِع التقرير أيضاً على البعثات الدبلوماسية.

رابعاً - الحالة المالية

47 - يرد في الجدولين 1 و 2 توزيع الاحتياجات حسب العنصر ووجه الإنفاق وتوافر التمويل.

الجدول 1

الاحتياجات حسب العنصر وتوافر التمويل

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

العنصر	(أ)	(ب)	(ج)	(د)	(هـ)=(ج + د)	(و)
النفقات/الاحتياجات						
1 - الدوائر/القضاة/الأنشطة القضائية	212,8	430,7	70,7	205,9	276,6	430,7
2 - مكتب المدعي العام	41,3	63,0	16,3	46,7	63,0	63,0
3 - قلم المحكمة	2 270,7	2 416,8	1 434,1	982,7	2 416,8	2 474,6
المجموع الفرعي	2 524,8	2 910,5	1 521,1	1 235,3	2 756,4	2 968,3
الأموال المتاحة						
التعهدات والتبرعات والإيرادات الأخرى	71,2	—	54,5	—	54,5	—
الرصيد غير المنفق في العام السابق	—	—	—	—	—	—
التبرعات المعلنة المرتقبة	—	—	—	—	—	—
مبلغ الإعانة المالية المستخدم أو المأذون به ^(ج)	2 453,6	—	2 765,0	(63,1)	2 701,9	—
المجموع الفرعي	2 524,8	—	2 819,5	(63,1)	2 756,4	—
الفائض/(العجز)	—	—	1 298,4	(1 298,4)	—	(2 968,3)

(أ) وافقت عليها لجنة الرقابة.

(ب) وافقت لجنة الرقابة على ميزانية عام 2024 وقيمتها 2 968 300 دولار، وتتألف من 2 537 600 دولار للأنشطة غير القضائية و 430 700 دولار للأنشطة القضائية.

(ج) يظهر مبلغ الإعانة المالية المستخدم في عام 2022 في تقرير الأداء المالي عن الميزانية البرنامجية لعام 2022. وسيجري الإبلاغ عن الإنفاق النهائي لعام 2023 ومبلغ الإعانة المالية المستخدم ذي الصلة في سياق تقرير الأداء المالي المتعلق بالميزانية العادية لعام 2023.

الجدول 2

الاحتياجات حسب وجه الإنفاق وتوافر التمويل

(بدولارات الولايات المتحدة)

العنصر	(أ)	(ب)	(ج)	(د)	(هـ) = (ج + د)	(و)
النفقات/الاحتياجات						
الوظائف	1 254,6	1 545,3	729,3	714,9	1 444,2	1 651,1
التعويضات الممنوحة لغير الموظفين	137,8	149,4	70,7	78,7	149,4	153,4
الاستشاريون والخبراء	25,6	27,1	18,8	8,3	27,1	27,1
سفر الموظفين	134,1	208,3	56,6	143,1	199,7	208,3
الخدمات التعاقدية	622,3	666,8	363,3	259,1	622,4	614,3
مصرفوات التشغيل العامة	315,1	291,1	265,4	25,7	291,1	291,1
اللوازم والمواد	25,8	17,5	17,0	0,5	17,5	18,0
الأثاث والمعدات	9,3	5,0	0,0	5,0	5,0	5,0
المجموع الفرعي	2 524,8	2 910,5	1 521,1	1 235,3	2 756,4	2 968,3
الأموال المتاحة						
التعهدات والتبرعات والإيرادات الأخرى	71,2	—	54,5	—	54,5	—
الرصيد غير المنفق في العام السابق	—	—	—	—	—	—
التبرعات المعلنة المرتقبة	—	—	—	—	—	—
مبلغ الإعانة المالية المستخدم أو المأذون به ^(د)	2 453,6	—	2 765,0	(63,1)	2 701,9	—
المجموع الفرعي	2 524,8	—	2 819,5	(63,1)	2 756,4	—
الفائض/(العجز)	—	—	1 298,4	(1 298,4)	—	(2 968,3)

(أ) وافقت عليها لجنة الرقابة.

(ب) وافقت لجنة الرقابة على ميزانية عام 2024 وقيمتها 2 968 300 دولار، وتتألف من 2 537 300 دولار للأنشطة غير القضائية و 430 700 دولار للأنشطة القضائية.

(ج) يظهر مبلغ الإعانة المالية المستخدم في عام 2022 في تقرير الأداء المالي عن الميزانية البرنامجية لعام 2022. وسيجري الإبلاغ عن الإنفاق النهائي لعام 2023 ومبلغ الإعانة المالية المستخدم ذي الصلة في سياق تقرير الأداء المالي المتعلق بالميزانية العادية لعام 2023.

48 - وتُستمدّ الافتراضات التي تشكل أساس الميزانية لعام 2024 البالغة 2 968 300 دولار من عمليات المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية. وهي خاضعة لاستمرار المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية في الاضطلاع بمهامها في مقرها المؤقت في لاهاي مع مكتبها الفرعي في فريتاو لإدارة

مهام، بما في ذلك حماية الشهود والضحايا وتقديم الدعم لهم، ومسائل الدفاع، وتنسيق المسائل المتعلقة بالأشخاص المدانين من قبل المحكمة الخاصة لسيراليون.

49 - وكما لوحظ في الجدولين 1 و 2، وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها الأمين العام وحكومة سيراليون وأعضاء لجنة الرقابة والمسؤولون الرئيسيون في المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لجمع التبرعات، فإن مبلغ التعهدات بالتبرع والمساهمات التي وردت لعام 2023 هو 32 316 دولاراً، وقد تحققت إيرادات أخرى قدرها 22 171 دولاراً حتى 31 تموز/يوليه 2023. وحتى الآن، لا توجد أي تعهدات بالتبرع أو مساهمات للسنة المالية 2024.

50 - ويضم مكتب المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية في لاهاي ست وظائف هي: وظيفة واحدة لرئيسة قلم المحكمة (مد-2)، ووظيفة لمستشار قانوني للدعاء (ف-4)، ووظيفة لموظف قانوني (ف-4) في مكتب رئيسة القلم، ووظيفة لموظف لشؤون المحفوظات (ف-2)، ووظيفة لمدير مكتب (ف-2)، ووظيفة لموظف قانوني معاون (ف-1). وبالإضافة إلى ذلك، تُقدّم وظيفة واحدة (من الرتبة المحلية) ممولة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة المساعدة في مجال المحفوظات. ويضم المكتب الفرعي للمحكمة في فريتاون سبع وظائف هي: وظيفة واحدة لكبير موظفين قانونيين (ف-4)، ووظيفة لموظف قانوني معاون للدفاع (ف-1)، ووظيفة واحدة لموظف إنفاذ لدعم الشهود (موظف فني وطني)، ووظيفتان لموظفين مكلفين بحماية الشهود ودعمهم (موظفان فنيان وطنيان)، ووظيفة واحدة لمساعد إداري (من الرتبة المحلية)، ووظيفة واحدة لعامل نظافة (من الرتبة المحلية). وستعتمد المحكمة على خدمات استشارية قصيرة الأجل، وعلى خدمات الخبراء والمتدربين الداخليين والخدمات المجانية لتكملة مواردها من الموظفين، عند الاقتضاء. ويتضمن المرفق الثالث لهذا التقرير تفاصيل عن الاحتياجات من الموظفين حسب الفئة والرتبة والموقع لعام 2024، وهي نفس الاحتياجات الواردة في الميزانية المعتمدة لعام 2023.

51 - وفيما يتعلق باستخدام سلطة الالتزام لعام 2022، أذنت الجمعية العامة للأمين العام، في الجزء الحادي عشر من قرارها 246/76، بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز 2 773 300 دولار لتكملة الموارد المالية المتبرع بها لمحكمة تصريف الأعمال المتبقية للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. وعلى أساس النفقات النهائية لعام 2022، وبعد احتساب الموارد المالية المتبرع بها، استخدم الأمين العام مبلغاً قدره 2 453 600 دولار من الإعانة المالية المعتمدة البالغ قدرها 2 773 300 دولار لتكملة الموارد المالية المتبرع بها. ويتم الإبلاغ عن نفقات قدرها 2 453 600 دولار في سياق البيانات المالية المراجعة وتقرير الأداء المالي عن الميزانية البرنامجية لعام 2022 (A/78/89).

خامساً - تدابير تعزيز الكفاءة

52 - لا تزال المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية ملتزمة بزيادة الكفاءة من خلال اعتماد التدابير المذكورة أدناه.

53 - وواصلت المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية الاستناد إلى الدروس المستفادة من القيود المفروضة على السفر أثناء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، للاضطلاع بجزء كبير من أنشطتها عن بُعد، في مجالات منها جمع الأموال وعقد الاجتماعات مع أصحاب المصلحة. وواصلت المحكمة التقليل من السفر المتعلق بجمع الأموال وزيادة استخدام الاجتماعات الافتراضية ووجودها على وسائل التواصل

الاجتماعي للقيام بأنشطة جمع الأموال. ومن خلال هذه الاجتماعات الافتراضية، تعمل المحكمة على زيادة التعريف بإنجازاتها وبالتحديات التي تواجهها في مجال التمويل، وتلتزم التبرعات. ومن بين 96 اجتماعا ثانيا لجمع الأموال والتواصل وتعزيز العلاقات الدبلوماسية عقدت منذ تشرين الأول/أكتوبر 2022، عُقد أكثر من 53 اجتماعا افتراضيا، وعُقدت اجتماعات حضورية برعاية أطراف ثالثة أو في مراكز عمل المحكمة، مما أدى إلى انخفاض احتياجات السفر.

54 - وعلى خلفية التضخم العالمي الذي أثر على تكلفة السفر، توقعت المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية نفس المستوى من احتياجات السفر لعام 2024 (300 208 دولار) كما في ميزانية عام 2023، مما يعكس انخفاضا في موارد السفر بالقيمة الحقيقية. وتغطي ميزانية السفر تكلفة الاضطلاع بالمهام التي يلزم السفر من أجل القيام بها والتي لا يمكن أداؤها بالوسائل الإلكترونية. ومن الأمثلة على هذه المهام الإشراف على جوانب محددة من تنفيذ العقوبات وحماية الشهود. وستواصل المحكمة استكشاف فرص تحقيق وفورات إما بالجمع بين البعثات الرسمية أو أداء مهام المحكمة خلال سفر مشمول برعاية طرف ثالث، كلما استلزم الأمر هذا السفر. وبالإضافة إلى جمع الأموال، ما فتئت المحكمة تستخدم الأدوات الإلكترونية لأداء مهام أخرى. فعلى سبيل المثال، أجريت مشاورات، من خلال منصات إلكترونية، مع دول التنفيذ بشأن مسائل التعاون التي لا تتطلب على رصد ظروف السجن.

55 - وأجري تقييم لموجز بيانات المخاطر الأمنية للمحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية في فريتاوان في الفترة من آذار/مارس إلى أيار/مايو 2023. وتم تخفيض المستوى المقدر للموارد اللازمة للحفاظ على الخدمات الأمنية، كجزء من الخدمات التعاقدية، في فريتاوان في عام 2024 بالنسبة لمكتب المحكمة وجهاتها الرئيسية المسؤولة من 92 000 دولار إلى 75 900 دولار. ويعزى الانخفاض إلى حد كبير إلى ارتفاع قيمة دولار الولايات المتحدة في سيراليون والاعتماد على التكنولوجيا المتقدمة في كاميرات الدوائر التلفزيونية المغلقة التي ترصد أمن أماكن الإقامة.

56 - وحول الترتيب الحالي لدفع مبلغ إجمالي لموظف اتصال مخصص بدوام جزئي في المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية في نيويورك إلى دفع تناسبي للأجر عن أيام العمل الفعلية المتعلقة بأنشطة الاتصال. وأدى ذلك إلى تحقيق وفورات تقدر بـ 24 000 دولار في إطار الخدمات التعاقدية في ميزانية عام 2024.

57 - وتعكس الاحتياجات المقدرة للوظائف والتعويضات الممنوحة لغير الموظفين لعام 2024 زيادة قدرها 109 800 دولار مقارنة بعام 2023، ويعزى ذلك أساسا إلى الزيادة في تسوية مقر العمل للموظفين في لاهاي. ويقابل هذه الزيادة جزئيا انخفاض في الموارد غير المتصلة بالوظائف قدره 52 000 دولار، أساسا تحت بند الخدمات التعاقدية، بسبب انخفاض الاحتياجات في إطار أنشطة الاتصال بدوائر الأمن في نيويورك والاستعاضة عن وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة برتبة أدنى بموجب مذكرة التفاهم المبرمة بين المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية والآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. ولذلك، فإن الزيادة الصافية في ميزانية عام 2024 مقارنة بميزانية عام 2023 هي 57 800 دولار (من 2 910 500 دولار إلى 2 968 300 دولار).

58 - وكما ذكر في الفقرة 16 أعلاه، أسفر استعراض أنشطة حماية الشهود التي تضطلع بها المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية عن انخفاض في عدد الشهود المدرجة أسماؤهم في القائمة الفعلية من

72 إلى 61 شاهدا وزيادة في عدد الشهود المدرجة أسماؤهم في الملف الخامل من 41 إلى 77 شاهدا. والزيادة في عدد الشهود المدرجة أسماؤهم في الملف الخامل ليست لها آثار في الميزانية لعام 2024 لأن المحكمة لن تكون استباقية في الاتصال بالشهود. وكان من شأن تخفيض عدد الشهود المدرجة أسماؤهم في الملف النشاط من 72 إلى 61 شاهدا أن يخفض ميزانية الشهود بمقدار 12 000 دولار. وعلى الرغم من ذلك، هناك أيضا توصية من الخبير في مجال شؤون الشهود الذي أجرى تقييم التهديدات التي يتعرض لها الشهود بزيادة ميزانية تغيير أماكن الشهود إلى 50 000 دولار لتغطية الضعف المتزايد لعدد من الشهود في المنطقة دون الإقليمية. واستنادا إلى استعراض للعوامل المذكورة أعلاه ومع ملاحظة أن مستوى الموارد المخصصة لحماية الشهود كان كافيا منذ إنشاء المحكمة، قررت المحكمة الإبقاء على المستوى نفسه من الموارد لأنشطتها المتعلقة بحماية الشهود ودعمهم في عام 2024. وستواصل المحكمة القيام عن كثب بمراقبة وضع مجموعة الشهود الذين تم تحديدهم على أنهم أولئك الذين قد يتطلب ضعفهم اتخاذ تدابير لتغيير أماكنهم.

59 - ويواصل المراجع العام للحسابات في جنوب أفريقيا إجراء المراجعة السنوية لحسابات المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية من دون مقابل. ففي أيار/مايو وحزيران/يونيه 2023، أجرى المراجع العام للحسابات مراجعة حسابات المحكمة لعامي 2021 و 2022. وأجريت مراجعة الحسابات عن بُعد، مما وفر للمحكمة مبلغ 20 000 دولار خُصصت لتغطية تكاليف السفر وبذل الإقامة اليومي لمراجعي الحسابات. وقدم المراجع العام للحسابات تقريره عن السنتين الماليتين معا إلى لجنة الرقابة في 15 حزيران/يونيه 2023. وأدى ذلك إلى استيفاء المحكمة لمتطلبات مراجعة الحسابات منذ جائحة كوفيد-19. وأثار المراجع العام للحسابات أيضا الحاجة إلى تناوب مراجعي الحسابات واستخدام منصة المنظمة الأفريقية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات الناطقة بالإنكليزية لدعوة الأعضاء إلى تقديم خدمات مراجعة حسابات مجانية إلى المحكمة. واستجاب المكتب الوطني لمراجعة الحسابات في جمهورية تنزانيا المتحدة للدعوة. وعينت اللجنة المكتب خلفا للمراجع العام للحسابات في جنوب أفريقيا في تموز/يوليه 2023 لفترة أولية مدتها خمس سنوات. ووصلت المحكمة أيضا إلى تفاهم مع المراجع العام للحسابات مفاده أنه يجوز للمحكمة، في حالة الحاجة إلى مراجع حسابات احتياطي، وهو أمر مستبعد، أن تعتمد على شبكة المنظمة الأفريقية للحصول على المساعدة بدون مقابل.

60 - ولا تزال المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية تتلقى مساهمات عينية أخرى، بما في ذلك ما يتعلق منها بتنفيذ الأحكام، واستضافة المحفوظات، وتوفير حيز للمكاتب، واستضافة جلسات الإحاطة الدبلوماسية (انظر A/76/329، المرفق الخامس، و A/75/343، الفقرة 58).

61 - وتواصل المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية اعتماد نهج أكثر واقعية في ميزنة الأنشطة القضائية على الرغم من التحديات المتصلة بعدم التيقن المحيط بطبيعة وتوقيت حدوث هذه الأنشطة. وتشمل أوجه عدم التيقن هذه تصرفات المدانين و/أو مؤيديهم، أو ما إذا كان أي من المدانين قد قرر تقديم طلب لمراجعة الحكم أو ما إذا كان الهارب، السيد كوروما، ألقى القبض عليه. ورأت المحكمة، في ضوء التحدي الكبير لتعبئة موارد طوعية للوفاء بالالتزامات المتوجبة عليها بمقتضى نظامها الأساسي، أنه من الضروري، وأنه في صالح العدالة، توقع إمكانية حدوث أنشطة قضائية والاستعداد للتعامل معها حال حدوثها. وعلى سبيل المثال، وكما ذكر أعلاه، بدأ أحد السجناء في عام 2023 في اتخاذ خطوات، بما في ذلك الاستعانة بخدمات محام إضافي والسعي للحصول على بعض الترتيبات التيسيرية من سلطات السجون، من أجل

تمكينه من الاستعداد لتقديم طلب لمراجعة الحكم. وكما ورد في الفقرة 12 أعلاه، ما فتى رئيس المحكمة يتشاور مع مجموعة القضاة للاجتماع في عام 2024 للاضطلاع بواجباتهم بموجب النظام الأساسي المتمثلة في انتخاب رئيس والنظر في المسائل الأخرى ذات الصلة بحسن سير عمل المحكمة. وقد يسفر التحقيق الجاري الذي يجريه المحامي المستقل عن إقامة دعاوى متعلقة بانتهاك حرمة المحكمة. وتؤكد هذه المستجدات على ضرورة وضع ميزانية للأنشطة القضائية. وبالنظر إلى هذه الاعتبارات، تبلغ الميزانية التقديرية للأنشطة القضائية لعام 2024 مبلغا قدره 430 700 دولار. وفي محاولة لمواصلة اتباع نهج يتسم بقدر أكبر من الواقعية في إعداد ميزانية الأنشطة القضائية، لم تُصنّف الميزانية تكلفة أنشطة من قبيل احتمال محاكمة السيد كوروما والتكلفة الكاملة لإجراءات إعادة النظر، حتى وإن شُكّلت هذه الإجراءات جزءا من الولاية القضائية للمحكمة (انظر A/77/352، الفقرة 51، و A/76/329، الفقرة 57، و A/75/343، الفقرة 52).

62 - ويلاحظ أنه في حالة تقديم طلب لمراجعة حكم من الأحكام، تكون الخطوة الأولى هي أن تثبت المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية في الأسس الموضوعية للطلب. وستغطي الميزانية القضائية لعام 2024 مثل هذه العملية إذا تمت الموافقة على طلب الإعانة بالكامل.

63 - وفيما يتعلق بملاك الموظفين، لا يزال اتخاذ تدابير لتحقيق الكفاءة مستمرا، حيث أن رئيسة قلم المحكمة هي الوحيدة بين كبار موظفي محكمة تصريف الأعمال المتبقية التي تعمل على أساس التفرغ. أمّا رئيس المحكمة وقضااتها والمدعي العام ووكيل الدفاع الرئيسي فإنهم يعملون جميعا عن بُعد وعند الضرورة فقط، ويتقاضون أجورهم على أساس تناسبي. وتعتمد المحكمة أيضا على المتعاقدين لفترات قصيرة وعلى المساعدة المجانية والمتدربين الداخليين لتكملة مواردها من الموظفين. فعلى سبيل المثال، تم التعاقد مع متعاقدين لفترتين قصيرتين للقيام بأنشطة توعية تتعلق بالإفراج المبكر المشروط عن السجناء وحماية الشهود، ورصد محاكمة جبريل ماساكوي في مرحلة الاستئناف في مونروفا، وإجراء تقييم لبرنامج حماية الشهود، وإجراء تقييمات للسماوات الأمنية. وعُيّن ثلاثة متدربين داخليين لمواصلة العمل على مشروع إرث المحكمة والمساعدة في استعراض المواد السمعية البصرية التي تتضمن إجراءات قضائية في فريتاون ولاهاي. ولا تزال المحكمة تحتفظ أيضا بخدمات خبراء فنيين متخصصين، منهم على سبيل المثال موظف صحفي ومستشار لشؤون الاحتجاز، يطلب إليهم العمل على أساس مخصص وعند الضرورة فقط وتدفع أجورهم على أساس تناسبي.

64 - وتواصل المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية تقاسم الترتيبات الإدارية وهيكل ملاك الموظفين مع كيانات أخرى. ويشترك المكتب الفرعي للمحكمة في فريتاون في موقع واحد مع وحدة الشهود الوطنية. وعملا بالمادة 7 (2) من الاتفاق بين الأمم المتحدة وحكومة سيراليون لإنشاء محكمة خاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون، توجد المحفوظات الأصلية في الموقع نفسه الذي توجد فيه المحكمة. وفي الوقت الراهن، توجد المحفوظات الأصلية في المحفوظات الوطنية في لاهاي ولا تحمل المحكمة أي تكلفة. ويشترك المقر المؤقت للمحكمة في لاهاي في موقع واحد مع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، ويتلقى دعما إداريا ولوجستيا منها على أساس استرداد التكاليف. ويجري العمل بتلك الترتيبات الإدارية دون المساس بولايات الكيانين المعنيين.

65 - وتواصل المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية العمل مع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين للحصول على معلومات عن إمكانيات توفير التكاليف المتصلة بترتيبات تقاسم

تكاليف الإدارة بين الكيانين. وفي كانون الثاني/يناير 2023، التقت رئيسة قلم المحكمة برئيس الآلية لمناقشة التعاون بين كيانيهما بإيجاز. وفي آذار/مارس، التقت رئيسة القلم بنظيرها في الآلية لمناقشة المسائل الإدارية، بما في ذلك تحديات التمويل.

سادسا - جمع الأموال والعلاقات الدبلوماسية

66 - لا تزال الحالة المالية لمحكمة تصريف الأعمال المتبقية تثير بالغ القلق لدى الأمم المتحدة وحكومة سيراليون والجهات المسؤولة الرئيسية في المحكمة ولجنة الرقابة.

67 - ووجه الأمين العام رسائل نداء إلى جميع الدول الأعضاء في أيار/مايو 2023 لالتماس دعمها المالي. كما وجهت حكومة سيراليون رسالة إلى مجموعة الدول الأفريقية في الأمم المتحدة في تموز/يوليه 2023 لتوجيه انتباهها إلى الحالة المالية للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، والتماس التمويل لأنشطتها.

68 - واضطلعت الجهات المسؤولة الرئيسية والموظفون في محكمة تصريف الأعمال المتبقية بأنشطة لجمع الأموال مع البعثات الدبلوماسية في لاهاي وبروكسل ونيويورك وفريتاون، بهدف توسيع قاعدة الجهات المانحة وحشد الدعم المالي للمحكمة. وكانت مناسبات التوعية المذكورة أعلاه أيضا بمثابة منتديات لجمع الأموال. وتتيح اجتماعات جمع الأموال فرصة لإحاطة المحاورين علما بالعمل الهام الذي تضطلع به المحكمة والتحديات المالية التي تواجهها.

69 - وفي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2022، عقدت المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية اجتماعات ثنائية في لاهاي وبروكسل افتراضيا وحضوريا مع ممثلي أستراليا، وباراغواي، وباكستان، وبوتسوانا، وبولندا، وسيراليون، وغامبيا، وموناكو، وناميبيا، والنرويج، ونيجيريا، وهندوراس، واليونان. ومن بين 96 اجتماعا ومناسبة للتواصل شاركت فيها المحكمة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2022، كان هناك 63 اجتماعا ثنائيا لجمع الأموال عقدها كل من رئيسة قلم المحكمة والمدعي العام والمستشارين القانونيين، 53 منها عُقدت افتراضيا.

70 - وعُقد ما مجموعه 47 اجتماعا ثنائيا لجمع الأموال في عام 2023 ومن المتوقع عقد أكثر من 30 اجتماعا إضافيا بشكل افتراضي بحلول كانون الأول/ديسمبر 2023.

71 - ومنذ كانون الثاني/يناير 2023، عُقدت اجتماعات ثنائية مع ممثلي البلدان التالية في لاهاي وبروكسل ونيويورك وفريتاون: أستراليا، وألمانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرازيل، وتركيا، وجزر البهاما، وزامبيا، والسنغال، والسويد، وسويسرا، وسيشيل، والصين، وغامبيا، وفنلندا، وكمبوديا، ومالطة، والمغرب، والمملكة المتحدة، وموزامبيق، ونيوزيلندا، والهند، وهولندا (مملكة -)، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليمن.

72 - وعُقدت جلسة إحاطة دبلوماسية متعلقة بجمع الأموال افتراضيا في تموز/يوليه 2023. ونظمت هذه المناسبة البعثتان الدائمتان لسيراليون وكندا. وحضر جلسة الإحاطة خمسة وستون مشاركا.

73 - وأثناء وجود القاضي فيشر في لاهاي في كانون الأول/ديسمبر 2022، دعت رئيسة القلم للانضمام إلى المدعي العام جيمس جونسون للقاء رئيس لجنة الرقابة ونواب الممثلين الدائمين للبعثة الدائمة لسيراليون

لدى الأمم المتحدة وممثلين آخرين للدول الأعضاء في لجنة الرقابة كانوا متواجدين في لاهاي لحضور اجتماعات جمعية الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية، من أجل إبراز الحاجة إلى مواصلة تقديم الدعم المالي للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية.

74 - وفي كانون الثاني/يناير 2023، مثل القاضي دوهرتي الرئيس في الافتتاح السنوي الرسمي لأعمال المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي وحضر المؤتمر الذي أعقب ذلك.

75 - وفي 20 نيسان/أبريل 2023، مثل نائب الرئيس روبرتس الرئيس في حفل استقبال أقامته المفوضية السامية الكندية في غانا المعتمدة لدى سيراليون، مارتين مورو. والتقت المفوضية السامية بممثلي المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية وزارت متحف السلام والحديقة التذكارية. وأطلعها ممثلو المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية على الأنشطة التي اضطلع بها لتعزيز وصون إرث المحكمة الخاصة/المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون، التي رعتها وزارة الشؤون العالمية الكندية.

76 - وفي 16 حزيران/يونيه 2023، عقد كل من رئيسة القلم والمدعي العام اجتماعا افتراضيا مع سفيرة الولايات المتحدة المتجولة للعدالة الجنائية العالمية لإطلاعها على آخر المستجدات بشأن عمل المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية.

77 - وعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة، التي تضم تسع جولات من النداءات الموجهة سنويا إلى جميع الدول الأعضاء البالغ عددها 193 دولة منذ عام 2015 وعقد أكثر من 640 اجتماعا لجمع الأموال وجلسات إحاطة دبلوماسية ومناسبات أخرى لجمع الأموال منذ أن بدأت محكمة تصريف الأعمال المتبقية مزاوله أعمالها في عام 2014، فإن الحالة المالية للمحكمة لا تزال في غاية السوء، إلى جانب ضآلة احتمالات الحصول على تبرعات في المستقبل.

سابعا - الترتيبات المقبلة لتمويل المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية

78 - لا يزال الأمين العام يشعر بالقلق إزاء تمويل محكمة تصريف الأعمال المتبقية في المستقبل. ومنذ عام 2015، لم تتلق المحكمة تبرعات كافية لعملياتها واضطرت إلى الاعتماد على الإعانات المقدمة من الجمعية العامة.

79 - وطلبت الجمعية العامة، في الفقرة 10 من الجزء الثالث من قرارها 263/77، إلى الأمين العام أن "يلتمس ترتيبات تمويل بديلة ومستدامة لمحكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية وأن يقدم تقريرا عن ذلك" في الجزء الرئيسي من دورتها الثامنة والسبعين.

80 - ويشار إلى أنه تم تقديم طلب مماثل إلى الأمين العام في عام 2015⁽¹⁾. وفي حين لم يُعتمد في ذلك الوقت أي ترتيب طويل الأجل للتمويل المستدام، ونتيجة للتقييم الذي أجري (A/71/386)، واصلت المحكمة الخاصة بتصريف الأعمال المتبقية التحاور مع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين سعيا إلى اتخاذ تدابير إضافية لخفض التكاليف تتعلق بترتيبات التقاسم الإداري بين الكيانين.

(1) انظر قرار الجمعية العامة 248/70 وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/70/7/Add.30).

وعلى الرغم من أن المحكمة تواصل استكشاف طرق تحقيق المزيد من أوجه الكفاءة الممكنة مع الآلية، فمن غير المرجح أن يكون هناك أثر كبير من حيث تحقيق وفورات في التكاليف في المستقبل.

81 - وفيما يتعلق بالتوصية السابقة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن إمكانية إدراج المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية في ترتيبات تمويل الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، لا تزال هناك آراء متباينة، بما في ذلك تحفظات بعض أعضاء مجلس الأمن فيما يتعلق بفكرة الدمج بين المحكمة والآلية. وينوه الأمين العام في هذا الصدد إلى أن المجلس هو الجهاز الأصلي للآلية والهيئة الحكومية الدولية التي أسندت إليها ولاية إنشاء المحكمة.

82 - وبالإضافة إلى ما سبق، وبعد إجراء مشاورات مع لجنة الرقابة، حدد الأمين العام خيارين من شأنهما توفير تمويل مستدام للمحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية، هما: (أ) التمويل من حكومة سيراليون؛ (ب) التمويل من الأمم المتحدة. وفي 19 حزيران/يونيه 2023، كتبت الأمانة العامة إلى الحكومة للاستفسار عن هاتين الإمكانيتين أو أي إمكانيات بديلة أخرى للتمويل. وفي 17 آب/أغسطس 2023، أبلغت الحكومة الأمانة العامة بأنها ليست في وضع يمكنها من تقديم الدعم لتمويل المحكمة بسبب التحديات الاقتصادية على المستوى المحلي، فضلا عن الوقوع المؤسف لجائحة كوفيد-19. وأبلغت الحكومة الأمانة العامة أيضا برأيها القائل إن التبرعات، إلى جانب إمكانية التمويل من الأمم المتحدة، ستكون على ما يبدو الخيار المفضل الذي سيوفر تمويلا مضمونا للمحكمة.

83 - والخيار الثاني، أي التمويل من الأمم المتحدة، مسألة ستبت فيها الجمعية العامة.

ثامنا - التزامات نهاية الخدمة

84 - في حال عدم تلقي التمويل اللازم لعام 2024، لن يكون من الممكن تمديد عقود الموظفين، مما يؤدي إلى دفع التزامات نهاية الخدمة للموظفين. وتشمل هذه الالتزامات الاستحقاقات والمزايا الواجبة الدفع للموظفين عند انتهاء الخدمة، والتي تبلغ قرابة 291 545 دولارا.

85 - ولا يحق للقضاة ولا للمدعي العام أو وكيل الدفاع الرئيسي الحصول على استحقاقات انتهاء الخدمة. ومع ذلك، قد تتحمل المحكمة المسؤولية عن أي التزامات غير مسددة عند إغلاق المحكمة.

86 - وقد تنشأ التزامات إضافية عن وقف أنشطة حماية الشهود وعن تنفيذ الأحكام القضائية، وعن الالتزامات غير المسددة للبائعين والمتعاقدين والأطراف الأخرى.

تاسعا - الخلاصة والتوصيات

87 - استخدمت المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية سلطة الالتزام لعام 2023 استخداما حقيقيا، وتقدير، استنادا إلى التوقعات الحالية والنفقات المتكبدة حتى الآن، أنه سيلزم استخدام مبلغ قدره 2 701 900 دولار من أصل المبلغ الوارد في عام 2023 في إطار سلطة الالتزام وقدره 2 765 000 دولار. وسيحدد المبلغ النهائي في نهاية فترة الميزانية، وسيبلغ عنه في سياق تقرير الأداء المالي عن الميزانية العادية لعام 2023.

88 - ويلاحظ الأمين العام أنه لا يزال من الأهمية بمكان أن يكفل المجتمع الدولي حصول المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية على الوسائل المالية اللازمة لأداء المهام المتبقية الموكلة إليها، وهي مهام ضرورية لضمان المساءلة عن الجرائم الدولية وإرث المحكمة الخاصة لسيراليون.

89 - ونظراً لعدم وجود تبرعات كافية تتيح للمحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية الاضطلاع بولايتها، يطلب الأمين العام إلى الجمعية العامة ما يلي:

(أ) الإحاطة علماً بهذا التقرير واستخدام سلطة الالتزام المعتمدة لعام 2023؛

(ب) الإحاطة علماً بأن الإعانة المستخدمة في عام 2022 ومبلغها 2 453 600 دولار تظهر في تقرير الأداء المالي عن الميزانية البرنامجية لعام 2022 (انظر A/78/89)؛

(ج) الإحاطة علماً باحتياجات المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية من الموارد للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2024، التي تقدر بمبلغ 2 968 300 دولار لمواصلة الاضطلاع بولايتها؛

(د) الإحاطة علماً بأنه في وقت إصدار هذا التقرير، لم يكن قد تم التعهد بأي تمويل طوعي أو توافره لعام 2024؛

(هـ) تخصيص مبلغ قدره 2 968 300 دولار في إطار الباب 8، الشؤون القانونية، عن طريق إعانة لعام 2024، تُقدّم للمحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية في إطار الميزانية البرنامجية لعام 2024، على أساس أن تسفر أي تبرعات إضافية محصّلة عن الحد من استخدام التمويل الذي تقدمه الأمم المتحدة، وأن يبلغ عنها في تقرير الأداء المالي عن الميزانية البرنامجية لعام 2024؛

(و) الإحاطة علماً بالتزامات نهاية الخدمة لموظفي المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية، المقدرة بمبلغ 291 545 دولاراً.

المرفق الأول

الأموال المتاحة والنفقات الفعلية للمحكمة الخاصة لتصفيف الأعمال المتبقية
لسيراليون في 31 تموز/يوليه 2023

ألف - الإيرادات في 31 تموز/يوليه 2023

(بـدولارات الولايات المتحدة)

32 317	التبرعات المحصلة في 31 تموز/يوليه 2023
—	الرصيد المرحّل من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022
22 171	الإيرادات الأخرى، من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 تموز/يوليه 2023
—	المساهمات المتوقعة والتعهدات، من 1 آب/أغسطس إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023
2 765 000	مبلغ الإعانة المالية المأذون به، من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023
2 819 488	المجموع

باء - النفقات حتى 31 تموز/يوليه 2023

(بـآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ المدفوع	الالتزام	مجموع النفقات
(أ)	(ب)	(ج) = (أ) + (ب)
214,6	—	214,6
183,9	—	183,9
187,5	—	187,5
191,0	—	191,0
232,9	—	232,9
222,4	—	222,4
212,8	76,0	288,8
—	—	—
—	—	—
—	—	—
—	—	—
—	—	—
1 445,1	76,0	1 521,1
المجموع		

المرفق الثاني

احتياجات المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون لعام 2024
حسب وجه الإنفاق: الإجراءات غير القضائية والإجراءات القضائية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	الإجراءات غير القضائية (أ)	الإجراءات القضائية (ب)	المجموع (ج)=(أ)+(ب)
الوظائف	1 533,0	118,1	1 651,1
تعويضات القضاة	53,8	99,6	153,4
الاستشاريون والخبراء	27,1	—	27,1
السفر	73,3	135,0	208,3
الخدمات التعاقدية	564,3	50,0	614,3
مصروفات التشغيل العامة	263,1	28,0	291,1
اللوازم والمواد	18,0	—	18,0
الأثاث والمعدات	5,0	—	5,0
المجموع	2 537,6	430,7	2 968,3

المرفق الثالث

الاحتياجات من الموظفين

ألف - الاحتياجات من الموظفين للمحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية في عامي 2023 و 2024 على أساس التفرغ

الموقع	وكيل أمين عام	مد-2	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	الفئة الفنية والفئات العليا				الموظفون الوطنيون		
							المجموع	الفرعي	الوطنيون الفنيون	الرتبة المحلية	الرتبة الفرعية	المجموع	المجموع
لاهاي	-	1	2	-	2	1	6	6	-	-	-	-	6
فريتاون	-	-	1	-	-	1	2	2	3	2	5	7	7
المجموع لعام 2023	-	1	3	-	2	2	8	8	3	2	5	13	13
لاهاي	-	1	2	-	2	1	6	6	-	-	-	-	6
فريتاون	-	-	1	-	-	1	2	2	3	2	5	7	7
المجموع لعام 2024	-	1	3	-	2	2	8	8	3	2	5	13	13

ملاحظة: بالإضافة إلى 13 وظيفة بدوام كامل، ستوفر وظيفة واحدة ممولة من المساعدة المؤقتة العامة (الرتبة المحلية) الدعم الإضافي في مجال المحفوظات.

باء - الاحتياجات من الموظفين للمحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية في عامي 2023 و 2024 حسب الموقع والعنصر (يُختارون من القائمة عندما يقتضي النشاط القضائي ذلك)

الموقع والعنصر	وكيل أمين عام	مد-2	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	الفئة الفنية والفئات العليا				الموظفون الوطنيون		
							المجموع	الفرعي	الوطنيون الفنيون	الرتبة المحلية	الرتبة الفرعية	المجموع	المجموع
لاهاي	3	-	1	1	-	-	5	5	-	4	4	9	9
الإجراءات القضائية													
الإجراءات غير القضائية ^(أ)	2	-	-	-	-	-	2	2	-	-	-	-	2
المجموع لعام 2023	5	-	1	1	-	-	7	7	-	4	4	11	11
لاهاي	3	-	1	1	-	-	5	5	-	4	4	9	9
الإجراءات القضائية													
الإجراءات غير القضائية ^(أ)	2	-	-	-	-	-	2	2	-	-	-	-	2
المجموع لعام 2024	5	-	1	1	-	-	7	7	-	4	4	11	11

(أ) من المتوقع أن يُطلب من الرئيس والمدعي العام القيام بأنشطة قضائية، إذا لزم الأمر.

المرفق الرابع

المساهمات المخصصة و/أو المقيدة والتعهدات المقدمة إلى المحكمة الخاصة
لتصريف الأعمال المتبقية من عام 2018 إلى عام 2022^(أ)

(بدايات الولايات المتحدة)

السنة	المساهمات المخصصة/المقيدة	المبلغ
2018	ندوة القضاة - نظمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في فيينا	24 153,8
2019-2018	الأنشطة القضائية للسنتين الماليتين 2018 و 2019	147 727,2
2019	حفظ المحفوظات وجعلها في متناول الجمهور	238 892,8
2020	متحف السلام والتوعية بشأن مشروع الإفراج المبكر المشروط	46 783,6
2021	مشروع تدريب موظفي الشرطة وموظفي الخدمات الإصلاحية والمجتمع المدني على الإفراج المبكر المشروط؛ ومشروع متعلق ببرامج حماية الشهود	133 171,2
	المجموع	590 728,6

(أ) لم تكن هناك مساهمات مخصصة أو مقيدة وتعهدات مقدمة في عام 2022. ومع ذلك، فإن الأموال التي تم تلقيها في عام 2021 غطت متطلبات مشروع التدريب الذي اكتمل في تموز/يوليه 2022.

المرفق الخامس

مجموع الأموال مقابل النفقات الفعلية - للمهام القضائية وغير القضائية، للفترة 2014-2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التمويل المتاح للسنة										
الميزانية المعتمدة ^(أ)	الرصيد المرحّل	مساهمات حكومة سيراليون	التبرعات الدولية	الفوائد المكتسبة والتسويات الأخرى	سلطة الالتزام التي أذنت بها الجمعية العامة	مجموع التمويل المتاح للسنة	المبلغ المستخدم من سلطة الالتزام	النفقات الفعلية لمدة سنة كاملة	الرصيد غير المستخدم	المبلغ المعاد من سلطة الالتزام
(أ)	(ب)	(ج)	(د)	(هـ)	(و)	(ز) = (ب) + (ج) + (د) + (هـ) + (و)	(ح)	(ط)	(ي) = (ز) - (ط)	(ك) = (و) - (ح)
2014 ^(ب)	2 128,7	—	3 370,3	(125,4)	—	3 244,9	—	2 098,3	1 146,6	—
2015	3 454,0	1 146,6	2 681,4	(68,8)	—	3 759,2	—	2 569,4	1 189,8	—
2016	3 596,3	1 189,8	27,5	1,8	2 438,5	3 657,6	1 444,4	2 718,0	939,6	994,1
2017	2 980,5	(54,5)	164,9	(95,5)	2 800,0	2 814,9	2 800,0	2 751,3	63,6	—
2018	2 965,9	63,6	264,1	32,2	2 300,0	2 659,9	2 300,0	2 601,7	58,2	—
2019 ^(ع)	2 984,6	58,2	75,3	93,7	2 537,0	2 764,2	2 387,0	2 564,8	199,3	150,0

فترة الميزانية السنوية

السنة	(أ)	الميزانية المعتمدة ⁽¹⁾	الرصيد المرحل	مساهمات حكومة سيراليون	التبرعات الدولية	الفوائد المكتسبة والتسويات الأخرى	سلطة الالتزام التي أنشئت بها الجمعية العامة	المبلغ المستخدم من سلطة الالتزام	مجموع التمويل المتاح للسنة	النفقات الفعلية لمدة سنة كاملة
	(أ)	(ب)	(ج)	(د)	(هـ)	(و)	(ز)	(ح) = (ب) + (د) + (ج) + (هـ) + (و)	(ط)	
2020	2 899,5	—	—	73,5	1,5	2 537,0	2 410,1	2 485,1	2 485,1	2 485,1
2021	2 856,3	—	—	43,0	5,0	2 537,0	2 483,5	2 531,5	2 531,5	2 531,5
2022 ⁽²⁾	2 949,3	—	—	44,1	27,1	2 773,3	2 453,6	2 524,8	2 524,8	2 524,8
2023 ⁽³⁾	2 910,5	—	—	32,3	22,2	2 765,0	2 701,9	2 756,4	2 756,4	2 756,4

(أ) وافقت عليها لجنة الرقابة.

(ب) بدأت المحكمة الخاصة لتصفية الأعمال المتبقية لسيراليون مزاولة أعمالها في عام 2014.

(ج) الرصيد المتبقي لعام 2019 البالغ 49 300 دولار، الذي يمثل الفرق بين الرصيد غير المستخدم البالغ 199 300 دولار و 150 000 دولار، ويتكون من النفقات المستردة لعام 2019، جرى تقييده في البيانات المالية لعام 2020 (البيان الخامس)، وبالتالي يجري الإبلاغ عنه تحت باب الإيرادات 2 في تقرير الأداء المالي عن الميزانية البرنامجية لعام 2020 وإعادته إلى الدول الأعضاء. وقد أعيد مبلغ 150 000 دولار في سياق تقرير الأداء الثاني عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2018-2019 (انظر A/74/570، الفقرة 46).

(د) يظهر مبلغ الإعانة المالية المستخدم في عام 2022 في تقرير الأداء المالي عن الميزانية البرنامجية لعام 2022 (A/78/89).

(هـ) سيجري الإبلاغ عن الإنفاق النهائي لعام 2023 ومبلغ الإعانة المالية المستخدم ذي الصلة في سياق تقرير الأداء المالي المتعلق بالميزانية العادية لعام 2023.

المرفق السادس

موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن الهيئات الرقابية

وصف موجز للتوصية

الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

(A/77/7/Add.9)

اللجنة الاستشارية على ثقة بأنه سيتواصل إدراج المعلومات المتعلقة بالتبرعات المخصصة للمحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية في التقارير المقبلة (الفقرة 10).

يرجى الرجوع إلى المرفق الرابع من هذا التقرير. ويبلغ مجموع المساهمات والتعهدات المخصصة و/أو المقيدة المقدمة إلى المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية من عام 2018 إلى عام 2021 ما قدره 590 729 دولارا على النحو المبين في المرفق الرابع. ولم ترد أي مساهمات مخصصة قبل عام 2018 (انظر A/77/352، المرفق السادس، الفقرة 11). وتم في تموز/يوليه 2022 الانتهاء من تنفيذ آخر مشروع خاص تم استلام تعهدات ومساهمات مخصصة له في عام 2021. وتعلق المشروع الخاص بتدريب ضباط الشرطة وموظفي الخدمات الإصلاحية والمجتمع المدني على برامج المحكمة للإفراج المبكر المشروط وحماية الشهود. وقد استُخدمت جميع المساهمات المخصصة بالكامل ولم ترد أي تعهدات أو مساهمات مخصصة أخرى في عامي 2022 و 2023.

إذ تشير اللجنة الاستشارية إلى أن أنشطة جمع الأموال التي اضطلع بها في عام 2022 قد أسفرت عن نتائج محدودة جدا من حيث التبرعات، فإنها تؤكد مرة أخرى على ضرورة تكثيف جهود جمع الأموال من جانب الأمين العام، بسبل منها توسيع قاعدة المانحين للمحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية، ووضع نهج أكثر ابتكارا لجمع الأموال (انظر أيضا القرارات 246/76، الجزء الحادي عشر، الفقرة 7، و 253/75 ألف، الجزء السادس عشر، الفقرة 6 و 263/74، الجزء السادس، الفقرة 7، و 279/73 ألف، الجزء الثالث، الفقرة 6) (الفقرة 11).

تواصل اللجنة الاستشارية التأكيد على أن المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية ينبغي أن تحد من احتياجات السفر بصرامة لتضمن أن يرتبط أي سفر ارتباطا مباشرا بوظيفتها الأساسية (انظر أيضا A/76/7/Add.9، الفقرة 20، و A/75/7/Add.20، الفقرة 17، و A/74/7/Add.21، الفقرة 15، و A/73/580، الفقرة 13).

و [A/72/7/Add.20](#)، الفقرة 18، و [A/71/613](#)، الفقرة 18). وترى اللجنة أنه استناداً إلى الدروس المستفادة من القيود المفروضة على السفر أثناء جائحة مرض فيروس كورونا، ينبغي للمحكمة أن تكون قادرة على الاضطلاع بجزء كبير من أنشطتها عن بُعد، في مجالات منها جمع الأموال وعقد الاجتماعات مع أصحاب المصلحة (الفقرة 22).

مع الأخذ في الاعتبار الطابع التكميلي لأنشطة المحكمة الخاصة، ترى اللجنة أنه ينبغي إجراء استعراض لموجز بيانات المخاطر الأمنية في فريتاون وما يتصل بذلك من مستوى الموارد المخصصة لخدمات الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، فاللجنة غير مقتنعة باستمرار الحاجة إلى موظف اتصال مخصص في نيويورك، وترى أنه ينبغي بذل جهود لتحديد ما إذا كان يمكن لمكاتب الاتصال الأخرى في نيويورك أن تقدم الدعم المطلوب على أساس استرداد التكاليف. وبينما تلاحظ اللجنة عدم إمكانية التنبؤ بتكاليف الأنشطة القضائية للمحكمة، فإنها تواصل مع ذلك ملاحظة النمط الثابت للنقص في الإنفاق المتصل بها (الفقرة 23).

يرجى الرجوع إلى الفقرتين 55 و 56 أعلاه. وأجري تقييم لموجز بيانات المخاطر الأمنية للمحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية في فريتاون في الفترة من آذار/مارس إلى أيار/مايو 2023. وكانت الاعتبارات المبينة أدناه جزءاً من نتائج التقييم. وحأتمت المحكمة الخاصة أفراداً بارزين لا يزال مؤيدوهم يعتقدون أنهم حوكموا ظلماً ويدعون إلى إطلاق سراحهم من وقت لآخر. كما تلقى مسؤولو المحكمة الذين ينظر إليهم على أنهم مسؤولون عن استمرار حبس السجناء تهديدات من مؤيديهم وبعض السجناء. ويوجد مقر المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية، على غرار سابقتها، في البلد الذي ارتكبت فيه جرائم حرب وحشية وجرائم ضد الإنسانية. ولا يزال العمل على توطيد السلام في سيراليون جارياً، مع وقوع حوادث أمنية من فترة لأخرى تشير إلى استمرار التحديات التي تواجه توطيد السلام. وتسهم هذه التحديات في ضعف المحكمة والمسؤولين الرئيسيين فيها وموظفيها. ويؤدي محتوى موجز بيانات المخاطر الأمنية للمحكمة إلى استمرار الحاجة إلى الأمن. ومع ذلك، وكما هو مبين في الفقرة 55، تم تخفيض المستوى المقدر للموارد اللازمة للحفاظ على خدمات الأمن في فريتاون في عام 2024 بالنسبة لمكتب المحكمة ومسؤوليها الرئيسيين بمقدار 100 16 دولار.

وأجريت مشاورات مع لجنة الرقابة بشأن أنشطة الاتصال التي تضطلع بها المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية في نيويورك. وقد حُلّ الترتيب الحالي لدفع مبلغ مقطوع لموظف اتصال مخصص بدوام جزئي إلى دفع تناسبي للأجر عن أيام العمل الفعلية. ويتماشى هذا التغيير مع هيكل الدفع للمدعي العام ووكيل الدفاع الرئيسي وأدى إلى انخفاض تقديري قدره 24 000 دولار في ميزانية عام 2024.

يرجى الرجوع إلى الفرع الخامس من هذا التقرير، الذي يقدم معلومات عن هذه الجهود.

وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام تحديد وفورات ممكنة وتدابير إضافية بشأن الشفافية والمساءلة والكفاءة من حيث التكلفة في استخدام سلطة الالتزام (انظر القرار [279/73](#) ألف، الجزء الثالث، الفقرة 8). وتلاحظ اللجنة الجهود المبذولة حتى الآن، وتعرب عن تقديرها للدول الأعضاء والمنظمات

التي هبت لمساعدة المحكمة. ولكن بالنظر إلى صعوبات التمويل المستمرة التي تواجهها المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية، فإن اللجنة على ثقة بأن المحكمة ستضاعف جهودها فيما يتعلق بتحقيق الكفاءة من حيث التكلفة (انظر أيضا [A/76/7/Add.9](#)، الفقرة 23، و [A/75/7/Add.20](#)، الفقرة 22، و [A/74/7/Add.21](#)، الفقرة 19، و [A/73/580](#)، الفقرة 16، و [A/72/7/Add.20](#)، الفقرة 19) (الفقرة 26).

تكرر اللجنة الاستشارية تأكيد الإعراب عن القلق الذي يساورها إزاء مدى استدامة التبرعات المقدمة لتمويل أنشطة المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية (انظر [A/76/7/Add.9](#)، الفقرة 26، و [A/75/7/Add.20](#)، الفقرة 25، و [A/74/7/Add.21](#)، الفقرة 20، و [A/73/580](#)، الفقرة 19، و [A/72/7/Add.20](#)، الفقرة 23، و [A/71/613](#)، الفقرة 23، و [A/70/7/Add.30](#)، الفقرة 21). وتشير اللجنة إلى توصيتها السابقة الصادرة في سياق الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين في عام 2012 ([A/67/648](#)، الفقرة 22). وتوصي اللجنة أيضا بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يبحث عن ترتيبات تمويل بديلة ومستدامة للمحكمة (الفقرة 28).